



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

# لجنة مصايد الأسماك

## الدورة التاسعة والعشرون

روما، إيطاليا، 31 يناير/كانون الثاني – 4 فبراير/شباط 2011

الممارسات الجيدة لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم: تشاطر التجارب والعبر  
المستخلصة من الصيد الرشيد لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية

## الموجز

تعرض هذه الوثيقة نتيجة العمليات التشاورية التي جرت خلال السنتين الأخيرتين بشأن الممارسات الجيدة لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم والمبادئ الأساسية والمجالات المواضيعية التي من شأنها أن تُفيد في صياغة صكّ دولي خاص بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم وإعداد برنامج عالمي يكون مخصصاً لهذه المصايد. ويرجى من اللجنة إعطاء توجيهاتها حول الرغبة في صياغة هذا الصك، ونطاقه وطبيعته، وإبداء ملاحظاتها على المبادئ والمجالات المواضيعية التي حددتها العمليات التشاورية وإسداء المشورة حول الخطوات اللاحقة.

## المقدمة

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

1 - يتزايد الاعتراف بأهمية مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في التخفيف من وطأة الفقر وفي تحقيق الأمن الغذائي. لكنّ وضع العديد من مجتمعات مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، لا سيما في البلدان النامية، لا يزال يتسم بالهشاشة، مما يحدّ من فرص الاستفادة التامة من إمكانيات هذا القطاع. وأعربت اللجنة في عدة دورات من دوراتها الأخيرة، عن الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لقطاع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، ودعت في دورتها الثامنة والعشرين التي انعقدت في شهر مارس/آذار 2009، أمانة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) إلى دراسة مختلف الخيارات المتاحة للمضي قدماً في الاقتراحات المتعلقة بالحاجة إلى وجود صكّ دولي خاص بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، يكون بمثابة دليل توجيهي تسترشد به الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي لكفالة استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم ووضع إطار للرصد ورفع التقارير. وقد يتضمن ذلك إدراج بند جديد في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وخطة عمل دولية، و/أو صياغة خطوط توجيهية. وقد أيد العديد من الأعضاء ضرورة أن تعدّ المنظمة برنامجاً عالمياً محدداً يكون مخصصاً لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

2 - وتذكّر هذه الوثيقة بخصائص مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، وبأبرز التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة أمامها. وتتناول الوثيقة كذلك نتائج العمليات التشاورية التي جرت منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة، لا سيما حلقات العمل العالمية والإقليمية المخصصة لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم<sup>1</sup>، وإعداد برنامج خاص للمنظمة من خارج الميزانية بشأن مساهمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وتمحورت المناقشات خلال العمليات التشاورية المذكورة حول ثلاثة مواضيع رئيسية هي: (1) الحوكمة الرشيدة والنُهج القائمة على الحقوق؛ (2) تطبيق نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك؛ و(3) إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ، بهدف الحد من ضعف مجتمعات الصيد أمام الكوارث وتغيّر المناخ. كما تمّ التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين كمسألة مشتركة بين القطاعات، فضلاً عن المبادئ الرئيسية الشاملة، كالمشاركة والتبني على المستوى المحلي والشراكات.

<sup>1</sup> حلقة عمل استهلاكية لبرنامج منظمة الأغذية والزراعة من خارج الميزانية الخاص بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي (انظر تقرير المنظمة حول حلقة العمل الاستهلاكية لبرنامج منظمة الأغذية والزراعة من خارج الميزانية الخاص بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي . روما، 27-30 أكتوبر/تشرين الأول 2009. تقرير المنظمة الخاص بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 930، روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2010، 68 ص.) وحلقات العمل الإقليمية التشاورية بشأن المحافظة على مصايد الأسماك الصغيرة الحجم المستدامة: الجمع بين مصايد الأسماك الرشيدة والتنمية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أكتوبر/تشرين الأول 2010). حضر حلقات العمل 202 مشاركاً من 63 بلداً بما في ذلك ممثلي حكومات، ومنظمات بين حكومية دولية وإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وجاء تنظيم حلقات العمل كجزء من مرحلة تطوير برنامج تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية ويتم تنفيذه في إطار برنامج مدونة الأسماك الخاص بالمنظمة (FishCode). وقد شاركت حكومة النرويج في تمويل حلقات العمل التشاورية الإقليمية.

3 - وانبثق عن العمليات التشاورية دعم قوي لإنشاء صك دولي وإعداد برنامج عالمي لمساعدة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. كما وفّرت العمليات التشاورية توجيهات بشأن نطاق كل من الصك والبرنامج ومبادئ ومضمون كلّ منهما. وتستند هذه الوثيقة بشكل أساسي إلى نتائج العمليات التشاورية والتوصيات الصادرة عنها، والتي ستُرفع إلى اللجنة للنظر فيها، فضلاً عن مقترحات للمستقبل تتضمن أبرز الأنشطة التي ستضطلع بها المنظمة وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بالتعاون مع شركائهما.

### تحسين قاعدة المعلومات الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم

4 - يشكّل الصيد على نطاق صغير والأنشطة المرتبطة به نمط عيش واستراتيجية رئيسية لكسب العيش للملايين من الأسر التي تعيش بقرب المياه الساحلية والداخلية، لا سيما في البلدان النامية. فالعديد من صغار الصيادين يعملون لحسابهم الخاص ويقومون بأنشطة كفاف (تأمين الطعام لأسرهم) وبالصيد والتجهيز والتسويق لأغراض تجارية. وتؤدي عادة الأسماك التي توفرها مصايد الأسماك الصغيرة الحجم دوراً هاماً في تأمين الإمدادات الغذائية وهي تشكل مورداً حيوياً من البروتينات الحيوانية والمغذيات الدقيقة في النظم الغذائية المحلية. وفي الوقت عينه، يوفر دخول الأسماك الأسواق الدولية مداخيل وعمليات أجنبية تحتاجها المجتمعات أمس حاجة. ويتميز هذا القطاع بتنوعه وديناميته، وهو متأصل تأسلاً قوياً في عادات المجتمعات المحلية ويعكس ثقافتها وقيمها.

5 - وسعيًا إلى تخطي مشكلة عدم توفر بيانات موثوقة وجاهزة حول مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، مما يعيق إجراء تقييم سليم لأهمية هذا القطاع، أجريت دراسة<sup>2</sup> بين عامي 2008 و2009 تهدف إلى تقييم الأهمية النسبية لمصايد الأسماك الصغيرة والكبيرة الحجم وإظهار أهميتها الاجتماعية والاقتصادية. وبينت نتائج الدراسة أنه غالباً ما لم يتم الإبلاغ عن إنتاج مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وعدد الأشخاص العاملين فيها، لا سيما في المصايد الواقعة في الأراضي الداخلية. وعلى الصعيد العالمي، فإن ما يزيد عن 90 في المائة من عدد الأشخاص العاملين في مصايد الأسماك الطبيعية وأنشطة ما بعد الصيد ذات الصلة، والذين يقدر عددهم بزهاء 120 مليون شخص، هم من صغار المشغلين، ويعيش ما يقارب 97 في المائة منهم في البلدان النامية. ويقدر أن نصف القوة العاملة في هذا القطاع هنّ من النساء اللواتي يُستخدمن بشكل خاص في قطاع ما بعد الصيد، فضلاً عن قيامهنّ بأنشطة أخرى في مختلف مراحل سلسلة القيمة الإنتاجية. وبالإضافة إلى العدد الكبير من العاملين بدوام كامل أو بنصف دوام في مصايد الأسماك، يوفر الصيد الموسمي أو العرضي تكملة حيوية لأنشطة كسب العيش الأخرى في أوقات الشدة أو كنشاط احتياطي مواز.

<sup>2</sup> سُميت الدراسة مشروع الأرقام الكبيرة وشكلت مبادرة تشاركية ساهم فيها البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والمركز العالمي للأسماك. انظر البنك الدولي/منظمة الأغذية والزراعة/المركز العالمي للأسماك، 2010. محاصيل الصيد غير المنظورة - المساهمة العالمية لمصايد الأسماك الطبيعية. إصدارات المؤتمرات، يونيو/حزيران 2010. ص 111. يمكن الإطلاع على الوثيقة على العنوان التالي: <http://siteresources.worldbank.org/EXTARD/Resources/336681-1224775570533/TheHiddenHarvestsConferenceEdition.pdf>

## التحديات أمام تحقيق الصيد الرشيد والتنمية المستدامة

6 - غالباً ما تُعتبر المجتمعات العاملة في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم من أفقر الشرائح السكانية. وفي حين يمكن تفسير ذلك بشكل جزئي باعتماد هذه المجتمعات على استغلال مورد طبيعي محدود واتسام مهنة الصيد بصعوبة التنبؤ بها، فثمة أسباب هامة أخرى ترتبط بشكل خاص بأحد مكونات الفقر المتمثل في الضعف أمام المخاطر. فبما أن هذه المجتمعات تقطن مناطق نائية لا يتوفر فيها سوى القليل من الخدمات الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشاكل الصحية (بما في ذلك تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خاصة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا) ويخفّض مستويات التعليم، فهي تفتقر في أغلب الأحيان إلى الهياكل التنظيمية اللازمة لتتمكن من إسماع صوتها، ولا يتم لذلك إشراكها في عمليات صنع القرار وفي التنمية. وفي بعض الأماكن، تشكل النزاعات مع قطاع الصيد الصناعي مشكلة، ويظهر تنام في الترابط والمنافسة بين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وقطاعات أخرى كالسياحة وتربية الأحياء المائية والزراعة والطاقة والصناعة والبنى التحتية.

7 - وتواجه مجتمعات صيد الأسماك شواغل رئيسية أخرى تتمثل بالتلوث وتدهور البيئة والاستغلال الجائر للموارد. وعلى سبيل المثال، تواجه مجتمعات صيد الأسماك في المياه الداخلية في جنوب أفريقيا (كما في نظام نهر شوبي- زامبيزي وروافده)، منذ عام 2006، خطر مرض عابر للحدود يصيب الحيوانات المائية ويُعرف بالالتهاب التقرّحي الوبائي.<sup>3</sup>

8 - ويفتقر العديد من مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بالفعل للتنظيم والإدارة السليمة، لا سيما في البلدان النامية والمياه الداخلية. ولا يتم بالشكل المطلوب تطبيق النظم القائمة لتحديد مناطق الصيد بين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم أو الحرفية في المناطق القريبة من الشاطئ، وعمليات الصيد الواسعة النطاق محدودة ولا تحلّ مشكلة العجز عن الحد من الوصول إلى الموارد وجهود الصيد. وتتبدد الممارسات العرفية لتخصيص المنافع الناشئة عن الموارد وتقاسمها، وهي ممارسات كانت سائدة عامة في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، بسبب النظم المركزية لإدارة مصايد الأسماك وتطور التكنولوجيا والتغيرات الديموغرافية. وثمة تخوّف من أن تؤدي هذه العوامل المختلفة، بالإضافة إلى ازدياد التنافس على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية، إلى فقدان إمكانات الوصول إلى مناطق الصيد التقليدية. ويجدر التذكير في الوقت عينه، بأنه على الرغم من اشتغال النظم العرفية الخاصة بحقوق الوصول إلى الموارد والاستحقاقات على الكثير من المزايا، فهي لا تضمن على الدوام التكافؤ في المنافع، لا سيما بالنسبة للنساء.

9 - وعلى الرغم من أن النساء يشاركن بشكل متساوٍ في القوة العاملة في مصايد الأسماك، فغالباً ما يتعرضن للإجحاف والضعف أكثر من الرجال، بما أن العديد من أشكال التهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يقوم على الجنس بالتحديد. وغالباً ما تُعتبر قيمة العمل الذي تؤديه النساء من الإنجاب والاهتمام بالمنزل والخدمات المجتمعية،

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة، 2009. تقرير فريق المهام الدولي المعني بالتحقيق في الأمراض الطارئة عن المرض الخطير الذي أصاب الأسماك الزعنافية في أفريقيا الجنوبية، 18-26 مايو/أيار 2007، روما، المنظمة، 2009، ص 70.

فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بشكل مباشر بمصايد الأسماك، أقلّ قيمة من عمل الرجال. وخلال الفترة من 7 إلى 10 تموز/يوليو 2010 انعقدت في ماهاباليبورام، في الهند، حلقة عمل بعنوان: *إعادة ربط الشبكة: وضع جدول أعمال خاص بالمساواة بين الجنسين لتأمين استدامة حياة مجتمعات الصيد وسبل عيشها*، أشير خلالها إلى أنه على الرغم من أنّ تعميم مسألتى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء يُدرجان في مشاريع التخطيط وفي الأنشطة الميدانية، فيبدو أن هذه التجارب لا تصبّ دائماً بشكل فعّال في خطط إدارة مصايد الأسماك واستراتيجيات التطوير والتشريعات، ولا يتم التطرق بشكل كافٍ إلى مسائل المساواة بين الجنسين إلا في حالات نادرة. بالإضافة إلى ذلك، تميل عمليات السياسات الخاصة بمصايد الأسماك إلى التركيز على الإنتاج الأولي، تاركة قطاع ما بعد الصيد والنساء العاملات فيه في وضع صعب، حيث يعانون من احتدام المنافسة مع المصايد الكبيرة الحجم والحواجر أمام التجارة والقدرة المحدودة على إسماع صوتهنّ في ما يخص مسائل الوصول إلى الموارد وحققهنّ في استخدامها<sup>4</sup>.

10 - ويُعتبر الفقر وعدم المساواة الاجتماعية سببين من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء عمل الأطفال في قطاع مصايد الأسماك. ويتخذ عمل الأطفال أشكالاً مختلفة، لا سيما في القطاع غير الرسمي ويشارك الأطفال في الصيد (خاصة الصبية) وفي أنشطة ما بعد الصيد (خاصة البنات). وترتفع نسب عمل الأطفال في أغلب الأحيان في حالات الهجرة العالية. ويكاد عمل الأطفال أن يكون جزءاً من حلقة مفرغة من الفقر حيث تقود المستويات المنخفضة من التعليم أو انعدامه إلى استمرار التهميش. بالإضافة إلى ذلك، حين يُستخدم عمل الأطفال كبديل عن عمل البالغين بسبب القيود الاقتصادية المفروضة في الحالات التي يتسبب فيها الصيد المفرط بخفض المداخل، فمن شأن عمل الأطفال هذا أن يؤدي إلى تفاقم أثر الصيد على الموارد والبيئة. وأظهرت حلقة عمل بشأن *عمل الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية* انعقدت في شهر أبريل/نيسان 2010، الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة عمل الأطفال في هذه القطاعات، وخاصة القضاء على أسوأ أشكاله (الرق، العمل الجبري، الخ) وسن تشريع وطني يحدد السن الأدنى للعمل في قطاع مصايد الأسماك<sup>5</sup>.

11 - ويعيش الكثير من مجتمعات الصيد في مناطق عرضة للكوارث الطبيعية. فحيث تلتقي الأرض بالماء، تنشأ أكثر السياقات دينامية من الناحية البيئية، وغالباً ما تتيح قساوة هذه المناطق فرصاً للفقراء. ويؤدي تقلّب المناخ وتغيّره بشكل عام إلى ازدياد وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة وأخطار الكوارث الطبيعية. هذا ويزيد النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية من آثار الكوارث. ويزيد الضغط المتنامي على الأراضي والموارد الطبيعية، فضلاً عن التغيرات في نظم الإنتاج الزراعي، من حجم الأخطار وتأثيراتها. كما سيؤثر تغيّر المناخ على سبل كسب العيش لدى مجتمعات الصيد، لا سيما في البلدان النامية، في ظلّ توقّع انخفاض إنتاجية النظم الإيكولوجية في المياه الاستوائية. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة هجرة صيادي الأسماك وإلى تحول معارفهم التقليدية المتعلقة بالموارد والصيد والتجهيز، إلى معارف بالية. ويعيق الفصل المؤسسي بين إدارة خطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ والوكالات القطاعية، بما في ذلك مصايد الأسماك، إمكانيات

<sup>4</sup> حلقة عمل بعنوان: *إعادة ربط الشبكة: تحديد جدول أعمال خاص بالمساواة بين الجنسين لتأمين استدامة حياة مجتمعات الصيد وسبل عيشها*، يوليو/تموز 2010، عقدتها منظمة العمل الجماعي الدولي لدعم مصايد الأسماك (ICSF). انظر العنوان التالي: <http://icsf.net/icsf2006/jspFiles/wif/wifWorkshop/english/proceedings.jsp>

<sup>5</sup> حلقة عمل حول *عمل الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالتعاون مع منظمة العمل العالمية*، روما، 14-16 أبريل/نيسان 2010. تقرير المنظمة الخاص بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 944، روما، المنظمة. 2010.

معالجة هذه المسائل بشكل فعال. فغالباً ما تفتقر إدارات المصايد إلى التفويض والقدرة والموارد اللازمة للاستجابة إلى سياق الضعف المتغير الذي يسود سبل كسب عيش مجتمعات الصيد الصغير النطاق. ونتيجة لذلك، يكون اندماج إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في قطاع مصايد الأسماك ضعيفاً، وكذلك اندماج هذا القطاع في إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ولهذه الأسباب، لا يفضي تدخل الهيئات الإنسانية في مصايد الأسماك إلى الاستجابة للكوارث وتغير المناخ، إلى تلبية احتياجات القطاع بشكل فعال.

12 - ولا يزال انعدام الأمن الغذائي والجوع يشكّلان أبرز دواعي القلق في أجزاء كثيرة من العالم. وكانت وطأة الأزميتين العالميتين الأخيرتين، الغذائية والمالية، قاسية جداً على الشرائح السكانية الأشدّ فقراً وقد تدوم آثارها لفترة طويلة. وتهدف الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء<sup>6</sup> التي اعتمدها مؤتمر المنظمة عام 2004، إلى إعطاء توجيهات عملية للدول وأصحاب الشأن حول كيفية إعمال الحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا يزال الطريق طويلاً في الكثير من البلدان قبل تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض نسبة الجوع إلى النصف. وفي حين أُحرز بعض التقدم في مجال الحد من انتشار الفقر في بعض المناطق في العالم، واصل عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية ارتفاعه.<sup>7</sup>

### الممارسات الجيدة والفرص المتاحة

13 - رغم التحديات العديدة التي تعترض استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، فإنّ هذا القطاع يتيح أيضاً عدداً متزايداً من الفرص. فقد أُحرز تقدم في ما يتعلق بتعزيز فهم تعقيد مفهوم الفقر وسباق الضعف المرتبط به، ومجموعة استراتيجيات المواجهة التي تلجأ إليها مجتمعات الصيد لمواجهة الأخطار وتأمين استدامة سبل العيش. وثمة اعتراف بالحاجة إلى احترام نظرة الفقراء لمصادر الضعف التي تعنيهم، وضرورة تعزيز قدرتهم على الصمود استناداً إلى مزايا التكيف التي يمتلكونها. وينبغي أن تكون تدخلات الدعم والمساعدة متجذرة تماماً في السياقات الوطنية والمحلية، وأن تكون القرارات المتخذة قريبة قدر المستطاع من الأشخاص الذين يتأثرون بها.

14 - وتبعاً لما تقدّم، فقد أفضت التطورات الأخيرة في مجال الحوكمة في أجزاء كثيرة من العالم إلى دمج اللامركزية في مسؤوليات إدارة الموارد واستحداث ترتيبات للإدارة المشتركة. وترتبط هذه الممارسات الجيدة بنهج تقوم على الحقوق لإدارة مصايد الأسماك. وكان استخدام كلمة "حقوق" في سياق مصايد الأسماك يعني في الغالب حقوق الصيد التي تحدد من يستطيع الوصول إلى الموارد والأسماك، ومن يمكنه المشاركة في إدارة المصايد. لكن نطاق المناقشات الأخيرة قد اتسع ليشمل منظور حقوق الإنسان والحق في سبل عيش آمنة وعادلة، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ويعكس الربط بين حقوق مصايد الأسماك وحقوق الإنسان تقدماً نحو نهج يتماشى بشكل أفضل مع واقع سبل كسب

<sup>6</sup> منظمة الأغذية والزراعة، 2005. الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري. المنظمة، روما، 2005. 44 صفحة.

<sup>7</sup> الأمم المتحدة، 2005. تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، 2010.

العيش المتنوعة لمجتمعات مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وتعقيد مفهوم الفقر. ويستدعي تطبيق نهج قائم على الحقوق بمعنى تخصيص الحق بالصيد، أن يُصار كذلك إلى تناول حقوق الصيادين الإنسانية الأوسع نطاقاً، في أن تكون لهم سبل مناسبة وعادلة لكسب العيش. ومن شأن وجود حقوق جيدة في الوصول إلى الموارد إحداث توازن مع الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والمساعدة في الحد من الخلافات، وتعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش لصغار الصيادين ولمجتمعات الصيد، وتسهيل الحفاظ على النظم الإيكولوجية المحلية. وتم خلال حلقات العمل التشاورية الإقليمية<sup>8</sup> التعبير عن الدعم القوي لسلوك نهج قائم على حقوق الإنسان في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. وتم في الوقت عينه التحذير من عدم تحول هذا النهج إلى مجرد "إطار إضافي للتنمية" وتطبيقه بحكمة ووفقاً للمتطلبات المحلية.

15 - وعلى الرغم من أن المساواة بين الجنسين لا تزال تطرح مشكلة في العديد من البلدان، فقد تبلور على مر السنين عدد من الممارسات الهادفة إلى النهوض بأوضاع المرأة. وتبين في أغلب الأحيان أن النهج الشاملة، التي تتضمن تعميم المساواة بين الرجال والنساء في التخطيط وإعداد البرامج، فضلاً عن أنشطة تستهدف الرجال والنساء في آن معاً، هي النهج التي تؤدي أفضل النتائج. ويتعين التخطيط لأنشطة مختلفة للرجال والنساء (ولمجموعات أخرى) وتنظيمها حسب الاقتضاء. وينبغي إدراج تحليل منهجي وموثق لمسألة المساواة بين الجنسين في عمليات صياغة المشاريع والتخطيط للأنشطة، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، مما يكفل تلبية الحاجات المختلفة للرجال والنساء. ويتعين كذلك جعل التوعية بالمسائل الجنسانية جزءاً من التدريب وتنمية القدرات، وضمان التوازن بين الجنسين في أوساط الموظفين.

16 - ويقوم العديد من الحكومات بتعزيز تطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، عبر اعتماد نهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك. ويتيح نهج النظم الإيكولوجية الأخذ في الحسبان التعقيد الذي غالباً ما تتسم به النظم الإيكولوجية المائية البحرية والساحلية والداخلية، ويهدف إلى إحداث توازن بين الأبعاد الإنسانية والجوانب البيئية في مصايد الأسماك بشكل يجعل النهج ربما أكثر ملائمة لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم من التدابير الإدارية "التقليدية". ومن خلال التركيز على أهمية مشاركة أصحاب الشأن في إدارة مصايد الأسماك، يكون نهج النظم الإيكولوجية متسقاً تمام الاتساق مع مبادئ الإدارة المشتركة. وشهدت حلقات العمل التشاورية الإقليمية ترويجاً لنهج النظم الإيكولوجية كنهج رئيسي لإدارة الموارد مع اعتبار الإدارة المشتركة تدبيراً إدارياً ملائماً وقابلاً للتطبيق في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. وأشار في إقليم أفريقيا إلى أنه على الرغم من أن نهج النظم الإيكولوجية مفهوم حديث نسبياً ولا تزال التجارب العملية بشأنه محدودة، إلا أن عناصر عديدة من هذا النهج تُطبق في سياقات أخرى ويمكن أن توفر تجارب مفيدة. فعلى سبيل المثال، اعتمد برنامج سبل العيش المستدامة من مصايد الأسماك الذي نُفذ في غرب أفريقيا وجنوبها بين عامي 1999 و2006، نهجاً تناول مجموعة أوسع من احتياجات التنمية المرتبطة باعتماد ترتيبات للإدارة المشتركة لمصايد الأسماك، وأعطى بذلك حوافز للمجتمعات دفعته للمشاركة في إدارة الموارد. وتضمن العمل المساعدة على بناء القدرات وتطوير التنظيم كاستراتيجية رئيسية تكفل المشاركة. وفي آسيا والمحيط الهادئ، يجري حالياً اختبار إدارة الموارد بالاستناد إلى المجتمعات المحلية على نطاق واسع نسبياً، وقد أُحرز تقدم ملحوظ في تطوير الإدارة المشتركة. أما في

<sup>8</sup> انظر أيضاً الحاشية 1.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فاعتُبرت الحاجة إلى تحديد القطاعات الأخرى التي تستخدم نفس الموارد الطبيعية للنظم الإيكولوجية التي تستخدمها مصايد الأسماك الصغيرة الحجم والشروع في حوار معها، شرطاً رئيسياً لتطبيق نهج النظم الإيكولوجية وخطة هامة باتجاه سلوك نهج متعدد القطاعات لإدارة المصايد.

17 - وأضحت تجارب المزج بين إدارة الموارد والتنمية الاجتماعية متوفرة الآن، وثمة قبول عام بالحاجة إلى نهج كلية وشاملة. ويتطلب ذلك تعاوناً مشتركاً بين عدة قطاعات، فيما شددت حلقات العمل العالمية والإقليمية على أهمية الشراكات على المستويات كافة. وجرى تسليط الضوء على الحاجة إلى النظر بشكل متزامن في الحقوق البيئية والحقوق الخاصة بالموارد وحقوق المجتمعات والاستدامة، مع التنويه بأهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها، من بين أمور أخرى، الوصول إلى الأسواق والأنشطة البديلة المدرة للدخل التي تتيح للمجتمعات العاملة في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم تأمين استدامة سبل عيشها في ظلّ التغيرات الحاصلة.

18 - وتمت كذلك مناقشة الحاجة إلى توحيد السياسات وضمان تجانسها، وضرورة دمج مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في الخطط الوطنية الشاملة المتعلقة بالحد من الفقر، واستراتيجيات الأمن الغذائي وخطط إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، والعكس بالعكس. فثمة روابط وثيقة بين إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وغيرها من عمليات التنمية في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، بما في ذلك الحوكمة والتنمية الاجتماعية. فإدارة مخاطر الكوارث عملية متواصلة، وهي لا تشمل التأهب والوقاية والتخفيف من وطأة الكوارث فحسب، بل تتضمن كذلك التصدي للطوارئ والانتعاش وإعادة التأهيل ضمن إطار للإدارة. ويتطلب تعزيز القدرة على التكيف توفير دعم ملائم وشامل ومعالجة سياق الضعف ككل. والجدير بالذكر أن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بدأت، تماشياً مع التزامات المنظمة في سياق إطار عمل هيوغو وتغير المناخ، تتناول مسائل إدارة مخاطر الكوارث بشكل أوسع من خلال هدف جديد على مستوى المنظمة.<sup>9</sup> فقد شرعت المنظمة في العمل على صياغة خطوط توجيهية للتكيف مع تغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات التي تعتمد على النظم المائية والموارد المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة في الشراكة العالمية للمناخ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، باستشراف الخيارات التي يمكنها من خلالها زيادة دعمها الفني للأعضاء في ما يتعلق بآثار تغير المناخ على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.<sup>10</sup>

19 - وشهدت العمليات التشاورية على اختلافها دعوات إلى تنمية القدرات وزيادة التنظيم. وتم التركيز خاصة على ضرورة إيلاء الاهتمام لتعزيز قدرة الناس على تقرير مصيرهم وتعزيز حقهم في الاختيار. ويشكّل الافتقار إلى الإمكانيات والقدرات، على مستوى الإدارات الحكومية كما على مستوى المجتمعات المحلية، عائقاً مشتركاً أمام المشاركة الفعلية وتحقيق نتائج مستدامة. وقد تستلزم حالات التغيير امتلاك مهارات جديدة، في ما يتعلق بالتكيف مع

<sup>9</sup> الهدف الاستراتيجي طاء - زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال، في كل أنحاء العالم.

<sup>10</sup> انظر أيضاً الوثيقة التي أُعدت في إطار البند 8 من جدول الأعمال عن تغير المناخ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (COFI/2011/6)



تغيّر المناخ مثلاً. وأثبتت الدروس المستخلصة من جميع أنحاء العالم، الحاجة إلى بذل جهود خاصة على جميع المستويات، في ما يخص عدداً كبيراً من الإمكانات والقدرات، بما في ذلك على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين، والتنمية الاجتماعية، وتطبيق نهج النظم الإيكولوجية. ويشكل بناء القدرات وتطوير أساليب لتحسين المعارف والمراقبة عناصر أساسية من خطة تنفيذ مشروع تجريبي يجري حالياً بشأن إدخال نهج النظم الإيكولوجية في منطقة "إستيرو ريال" على ساحل المحيط الهادئ في نيكاراغوا. ومن أبرز نتائج المشروع التي ظهرت حتى الآن، نسبة انخراط مؤسسات نيكاراغوا وأصحاب الشأن المحليين ومستوى تبنّيهم للمبادرة.

20 - وفي حلقة عمل نظمتها هيئة مصايد الأسماك لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع المنظمة في كولومبو في سري لانكا عام 2009، حول التطبيق العملي لنهج النظم الإيكولوجية على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية<sup>11</sup>، أكد المشاركون على الحاجة إلى تفعيل التنسيق بين مختلف القطاعات. وأشار المشاركون إلى أن تحقيق ذلك يستلزم آليات رسمية للتشاور وهياكل مؤسسية محددة. وينبغي أن تقوم جهود بناء القدرات المؤسسية على العمليات والتدابير المؤسسية القائمة. هذا وتمّ التركيز على استخدام المعارف المحلية والتقليدية أو معارف السكان الأصليين والتقنيات والممارسات المحلية. وتستدعي الممارسات الجيدة في ما يتعلق بالمعارف والمعلومات مشاركة صغار صيادي الأسماك في تحديد الحاجات من المعارف وفي عملية البحث نفسها الناجمة عن ذلك. ويعكس ذلك اعترافاً متنامياً بأن مشاركة الصيادين في الإدارة تكون أكثر فعالية في حال تمّ إشراكهم في التعاطي مع قاعدة المعلومات التي تستند إليها هذه المعارف. وتجمّع عن ذلك توجه نحو بحوث تشاركية تضمّ الصيادين ومنظمات الصيد، في أماكن عديدة. وأضحت هذه العملية، في أفضل الحالات، تتم ضمن إطار مؤسسي (داخل إدارة المصايد القائمة على المجتمعات المحلية مثلاً) باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات البحث التشاركي.

### الحاجة إلى صك دولي لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم

21 - شهدت العمليات التشاورية التي أجرتها أمانة المنظمة منذ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، توافقاً بالإجماع على الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم. وتقدم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإقليميين والمحليين في مجال التنمية، دعماً قوياً لصياغة صك دولي لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم. ويعتبر صك من هذا القبيل، مصحوباً ببرنامج عالمي للمساعدة، أداة هامة لتأمين استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. ويستند هذا التصوّر إلى الاعتراف بما يلي:

- عدم وجود دراية وتقدير كافيين لدى صانعي القرار والجمهور بشكل عام لأهمية مصايد الأسماك الصغيرة الحجم الداخلية منها والبحرية، كمورد لكسب العيش والأغذية وفرص العمل والدخل؛

<sup>11</sup> هيئة مصايد الأسماك لآسيا والمحيط الهادئ، 2009. حلقة عمل استشارية إقليمية مشتركة بين هيئة مصايد الأسماك لآسيا والمحيط الهادئ والمنظمة حول "التطبيق العملي لنهج النظم الإيكولوجية على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية"، 18-22 مايو/أيار 2009، كولومبو، سري لانكا. المكتب الإقليمي للمنظمة في آسيا والمحيط الهادي في بانكوك، تايلند. RAP Publication 2009/10، 96 ص.

- إنَّ الفقر والمناطق النائية ومستويات التعليم المتدنية والتطوير التنظيمي والهياكل المؤسسية غير الملائمة والتهميش والوصول المحدود إلى مرافق الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى الموارد المالية والمادية، كلّها عوامل تزيد من ضعف مجتمعات مصايد الأسماك الصغيرة، إضافة إلى ما تعانيه من الكوارث وتغيّر المناخ. وتواجه مصايد الأسماك الصغيرة الحجم كذلك مخاطر جمة بسبب الاستغلال الجائر والمتزايد للموارد السمكية والنزاعات مع القطاعات الأخرى التي تنافسها على الأرض والماء وعلى غيرها من الموارد الطبيعية؛
- غالباً ما تختلف نُهج تقييم وإدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم عن تلك المتبعة في مصايد الأسماك الصناعية الكبيرة الحجم. وينبغي معالجة سياق الضعف الخاص الذي يتسم به قطاع المصايد الصغيرة الحجم، ويمكن حينها تحقيق النتائج المتعلقة بالاستفادة المستدامة والطويلة الأمد من الموارد وسبل العيش؛
- لكي تتمكّن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم من المساهمة فعلياً في التخفيف من وطأة الفقر وضمان الأمن الغذائي، لا بدّ من تعزيز وتوفير الدعم اللائم لهذا القطاع وضمان وصول صغار الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك إلى الموارد اللازمة لتأمين سبل عيش مستدامة.

22 - لكنّ العمليات التشاورية لم تصدر عنها أية تصورات قوية حول طبيعة الصك الدولي. ونظرت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين المنعقدة عام 2009، في خيارات مختلفة بما في ذلك إدراج بند جديد في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، أو إعداد خطة عمل دولية، و/أو خطوط توجيهية دولية. بيد أنه برز إجماع على ضرورة أن تكون طبيعة الصك طوعية وأن يُبنى على المعطيات الموجودة في مدونة السلوك وفي غيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

23 - وينبغي أن يكون قرار وضع صك دولي لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم مصحوباً باتفاق حول المجالات الرئيسية لبرنامج عالمي مخصص لهذه المصايد، لا سيما في ما يتعلق بالمساعدة الواجب توفيرها لهذا القطاع. ولكي يكون هذا البرنامج مفيداً إلى أقصى حد، ينبغي أن يدعم الصك نفسه، بما في ذلك من خلال الاستشارات ومساهمات الخبراء، فضلاً عن تعزيز تنفيذه. وكان هناك إقرار خلال العمليات التشاورية بأنه من غير الضروري انتظار اعتماد صك دولي للبدء في توفير المساعدة. بيد أن الصك من شأنه أن يرسّي الأساس لبلورة خطط عمل إقليمية ومحلية لضمان أمن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، فضلاً عن توفير المعلومات للأنشطة المحلية التي تنظمها المجتمعات ومنظمات العاملين في مجال الصيد.

### المبادئ والممارسات الجيدة

24 - بالإضافة إلى أحكام مدونة السلوك، خلّصت حلقات العمل الإقليمية إلى ضرورة أن يتبنى هذا الصك مبادئ حقوق الإنسان والصكوك الموجودة المتعلقة بالحوكمة الجيدة والتنمية المستدامة. كما يتعيّن أن يتضمن الصك نهج النظم الإيكولوجية كمبدأ توجيهي يُسترشد به لإدارة الموارد وتنميتها، وأن يستفيد من التجارب بالنسبة إلى ممارسات

الحوكمة الجيدة في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويتعين كذلك إدماج إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ ليشكلان معاً جزءاً لا يتجزأ من الصك.

25 - وفي هذا الإطار العام، وسعيًا إلى محاربة الفقر وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد، أشارت حلقات العمل الإقليمية إلى ضرورة أن يسترشد الصك بالمبادئ والممارسات الجيدة التالية:

- دمج مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بشكل رسمي في سياسات التنمية الريفية؛
- اعتماد الشفافية والمساءلة، فضلاً عن نهج شاملة ومتكاملة وقابلة للتكيف في مجالي الإدارة والتنمية بما يعزّز المسؤولية والحماية والتضامن الاجتماعي؛
- اعتماد نهج شاملة وتشاركية وتعزيز الصلات بين القطاعات ووجود مناخ مشجّع للتعاون وآليات لفضّ النزاعات بين أصحاب الشأن؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين ومراعاة المشاغل والمنظورات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- الحصول على موافقة حرّة ومستنيرة من مجتمعات مصايد الأسماك قبل اعتماد وتطبيق المشاريع والبرامج أو الإجراءات التشريعية والإدارية التي يمكن أن تؤثر عليها، تفادياً لظهور آثار إنمائية معاكسة؛
- الأخذ في الاعتبار الحقوق المرتبطة بالبيئة والموارد والمجتمع واستدامتها، وتشجيع الإدارة المشتركة والتدابير الإدارية القائمة على المجتمع المحلي، بما في ذلك المحميات البحرية والمناطق المحمية التي يشملها النهج الاحترازي؛
- تشجيع المشاركة في صنع القرارات على أدنى مستوى ممكن من اللامركزية (مبدأ التفريع)؛
- استخدام مجموعة واسعة من المعلومات عند صنع القرارات، بما في ذلك البيانات البيولوجية والإيكولوجية والبيانات الاجتماعية والاقتصادية المستقاة من مصادر علمية ومحلية وتقليدية؛
- احترام الثقافات وأشكال التنظيم القائمة والمعايير والممارسات المحلية، فضلاً عن القواعد العرفية أو غيرها من القواعد المتبعة لوصول مجتمعات الصيد الصغير، بما في ذلك السكان الأصليين، إلى موارد مصايد الأسماك والأراضي؛
- الاعتراف بضرورة تنمية القدرات في جميع المجالات وعلى جميع الصعد، ودعم التوعية والتمكين والتلاحم؛
- ضمان تلبية سياسات التخفيف من مخاطر الكوارث وإدارتها وسياسات التكيف مع تغيّر المناخ للاحتياجات الخاصة لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، والاعتراف بضرورة إيلاء اهتمام خاص لمجتمعات الصيد التي تعيش في الجزر الصغيرة والتي تتأثر بشكل كبير بالكوارث وتغيّر المناخ.

26 - ويشمل النهج القائم على حقوق الإنسان المتبع في التنمية العديد من المبادئ المبينة أعلاه ويوفّر قاعدة متينة يمكن للمواطنين الاستناد إليها لتقديم شكاوى ضد دولتهم ومساءلتها عما تقوم به. ويعترف النهج القائم على حقوق الإنسان بأنّ لكل فرد، بما في ذلك المجموعات المحرومة، حقوقاً مفروضة ومُقرّة قانوناً، وأساساً يمكنه من خلالها المطالبة بهذه الحقوق، لا كحسنة بل كحق، ويوفر الأساس اللازم للعمل الفردي أو الجماعي والمشاركة في الحوكمة

لإحداث تغيير إيجابي. هذا ويسعى النهج القائم على حقوق الإنسان إلى توسيع هامش القدرات والحريات التي تتمتع بها الفئات المحرومة بغية منحها فرصة لاستغلال ما لديها من إمكانيات وإزالة العوائق التي تحول دون تنميتها، من قبيل الافتقار إلى فرص الاستفادة من التعليم والخدمات الصحية والحماية الاجتماعية.

### المجالات المواضيعية الرئيسية

27 - دعت حلقات العمل الإقليمية إلى صياغة صك عالمي النطاق لكنه يتضمن أحكاماً تتعلق بإعداد خطط عمل على المستويين الإقليمي والمحلي وتنطبق على الظروف والاحتياجات المحلية. وينبغي أن يكون الصك مفيداً لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم في المياه الداخلية والبحرية في آن معاً، وأن يعترف بالتفاعلات بين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم ومصايد الأسماك الكبيرة الحجم والمستخدمين الآخرين للموارد السمكية. ومن الضروري أن يتناول الصك نظام الصيد بمختلف أجزائه، أي الأنشطة السابقة لعمليات الصيد وتلك اللاحقة بها والعاملين فيها، فضلاً عن عمليات الصيد والصيادين. لذا ينبغي تعزيز الممارسات الجيدة في ما يتعلق بتوفير المساهمات والقدرة على الوصول إليها، وعمليات الصيد والوصول إلى الموارد، وأنشطة ما بعد الصيد، بما في ذلك التجهيز والتوزيع والوصول إلى الأسواق.

28 - وسيشكل الترويج لاعتماد نهج جامعة وشاملة تجمع بين إدارة الموارد والتنمية الاجتماعية، عنصراً هاماً من بين المجالات المواضيعية الرئيسية التي ينبغي أن يعالجها الصك. ومن الضروري أن تشمل هذه النهج مسائل مشتركة بين القطاعات وكيفية التنسيق بينها، والقضايا الشاملة مثل المساواة بين الجنسين (دور المرأة) والهجرة (دمج المهاجرين)، وتنمية المجتمع (الصحة، التعليم، التمويل الصغير، الخ). وثمة حاجة إلى أن يعالج الصك هذه المسائل بشكل واضح نظراً لأهميتها بالنسبة لاستدامة سبل العيش في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

29 - وفي هذا السياق، شددت حلقات العمل الإقليمية على الحاجة إلى معالجة مسائل إدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بنظم الحوكمة، ونظم الوصول إلى الموارد، وتدابير الإدارة والإنفاذ، وتعزيز الإدارة المشتركة وغيرها من التدابير التشاركية، والمناطق المغلقة والمناطق البحرية المحمية التي تتم إدارتها بالتعاون مع المجتمعات المحلية، وتطوير معدات صيد وتقنيات لما بعد الصيد تكون مراعية للبيئة، وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف.

30 - وثمة حاجة ترتبط بالتنمية الاجتماعية، هي الحاجة إلى ضمان الأمن والسلامة ومكافحة الجرائم التي يتعرض لها الصيادون وعائلاتهم (القرصنة، السرقة، أنشطة المافيا داخل مجتمعات الصيد)، وتحسين ظروف العمل والعيش، فضلاً عن تحسين شروط السلامة البحرية. وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، من المهم جداً توفير بيئة آمنة ومحمية للنساء داخل المنزل وفي المجتمع بعيداً عن العنف والاستغلال الجنسي. كما ينبغي معالجة مسألة عمل الأطفال وجعل كفالة الإنصاف في توزيع المنافع على جميع أصحاب الشأن وأفراد المجتمع، أولوية أساسية.

31 - وسلّطت العمليات التشاورية الضوء على الحاجة إلى وجود تجانس بين السياسات، من خلال إقامة صلات بين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، وسياسات واستراتيجيات جامعة لقطاع الأسماك وعمليات تخطيط وطنية من قبيل أوراق استراتيجية الحد من الفقر، وخطط وطنية للتنمية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والعمليات الخاصة بمبادرة "أمم متحدة واحدة". وينبغي أن يشكّل التجانس بين السياسات جزءاً لا يتجزأ من الصك، وأن تتم الدعوة إليه في ما يخص إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات الخاصة بمصايد الأسماك، وإدراج مصايد الأسماك في إطار إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ

32 - ويتعيّن التشجيع على توطيد التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي. ويتضمن ذلك، من بين أمور أخرى، وضع بروتوكولات ونظم عابرة للحدود لتبادل المعلومات وإدارة الموارد، ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، من خلال تعزيز تدابير إنفاذ شاملة بين الدول، على غرار ما تلقاه هذه التدابير من تشجيع من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك ومن اهتمام في الصكوك الدولية الحديثة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء.

33 - ومن الضروري تحسين توفر المعلومات وتدفعها وتبادلها من خلال إنشاء منصات وشبكات على المستويين المجتمعي والوطني. وينبغي تعزيز تدفق المعلومات أفقياً وعمودياً بالاتجاهين (داخل المجتمعات أو الدول؛ وبين المجتمعات والهيئات الوطنية والإقليمية). كما ينبغي أن يدعم الصك جمع البيانات المصنّفة وفق كلّ جنس على حدة، وتجميعها وتحليلها، مما يتيح فهماً أفضل لأهمية مصايد الأسماك الصغيرة الحجم ومختلف مكوناتها، بما في ذلك دور كل من الجنسين فيها. وينبغي كذلك الدعوة إلى إقامة أسس إيكولوجية واجتماعية واقتصادية ومؤسسية بغية تطبيق نهج النظم الإيكولوجية. ومن الضروري كذلك تعزيز استخدام مجموعة أوسع نطاقاً من البيانات، بما فيها تلك البيولوجية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المستقاة من المصادر العلمية والمحلية والتقليدية.

34 - وفي ما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالدخل والجوانب الاقتصادية، شدّدت حلقات العمل الإقليمية على الحاجة إلى أنشطة تكميلية أو بديلة مدّرة للدخل. وينبغي كذلك تفادي حدوث خسائر ما بعد الصيد وإعطاء قيمة إضافية لزيادة توفر المنتجات وجودتها وقيمتها. ومن الضروري أن تستفيد مجتمعات مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بإنصاف من التطورات من قبيل السياحة وتربية الأحياء المائية. وفي مجال التجارة، يتعيّن السعي إلى توفير المزيد من المنافع لصغار الصيادين وللعمالين في مجال الأسماك، عبر تحسين فرص وصولهم إلى الأسواق الإقليمية والدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأمن الغذائي المحلية وتطوير الأسواق الداخلية. وعلى الصك أن يدعم إزالة الإعانات المضرة وغير العادلة وغيرها من الممارسات الاقتصادية غير المستدامة.

35 - وهناك حاجة على جميع المستويات إلى تنمية القدرات وينبغي أن يوفر الصك إرشادات حول كيفية تلبية هذه الاحتياجات على أفضل وجه. ويتعيّن كذلك إيلاء اهتمام خاص لإمكانية مختلف أصحاب الشأن داخل مجتمعات مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، في المشاركة بفعالية في المؤسسات ذات الصلة وعمليات صنع القرار، بشأن حقوق

الوصول إلى الموارد واستخدامها وغيرها من المسائل. كما ينبغي تشجيع تطوير التنظيم وتقديم الدعم للشبكات والمنظمات القائمة على المجتمع، التي تعزز استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. ومن الجوانب المهمة الأخرى لبناء القدرات، بناء قدرة مجتمعات الصيد على المواجهة والتكيف في ما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. وينبغي الاهتمام بشكل خاص بمجتمعات الصيد التي تعيش في الجزر الصغيرة والتي تتأثر بشكل كبير بالكوارث وبتغير المناخ.

### برنامج عالمي لمساعدة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم

36 - أوصت حلقات العمل التشاورية الإقليمية بأن يستند أي برنامج عالمي للمساعدة إلى المبادئ والمجالات المواضيعية التي أُسندت إليها الأولوية لكي ينظر فيها الصك الدولي المزمع إنشاؤه. ويتعين كذلك أن تأخذ بعين الاعتبار برامج المساعدة الأخرى الداعمة لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بشكل مماثل للمبادئ والمواضيع المقترحة هذه.

37 - وينبغي أن يدعم البرنامج العالمي للمساعدة صياغة الصك الدولي الخاص بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم وتنفيذه. وسوف يشمل البرنامج مجموعة واسعة من المبادرات التي تتخذها إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشأن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وأن يستفيد من تمويل من خارج الميزانية ليصبح فاعلاً. وسيتضمن البرنامج على وجه التحديد أحكاماً تتعلق بما يلي: (1) تطوير الصك، بما في ذلك استشارة أصحاب الشأن والخبراء ومساهماتهم؛ (2) والدعم المباشر لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم تماشياً مع المبادئ والمضامين المبينة أعلاه. وسيقوم البرنامج على المكونات ذات الصلة من برنامج منظمة الأغذية والزراعة من خارج الميزانية الخاص بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وسيستفيد من نتائج الاستشارات العالمية والإقليمية التي أجريت مؤخراً. وعليه، سيتألف البرنامج من المكونات الرئيسية الثلاثة التي تتناول (1) الحوكمة الجيدة والنهج القائمة على الحقوق؛ (2) تطبيق نهج النظم الإيكولوجية؛ (3) وإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة الحجم.

38 - وسيكون البرنامج عالمي النطاق ويستفيد من المزايا المقارنة للمنظمة وسوف يركز على النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال توفير معلومات وإرشادات وخطوط توجيهية معيارية وأدوات ونظم. وسيقوم نهج التنفيذ على دعائم تتمثل في التعاون بين الشركاء، ودراسات الحالة، وبناء القدرات والتمكين، وأنشطة الاتصال والتواصل. وبناء على ذلك، سيتضمن البرنامج تدخلات ميدانية مختارة يمكن أن تعزز المساهمات المعيارية، فضلاً عن إحداث أثر على المستويين المحلي والوطني. وسيعزز البرنامج التواصل والشراكات، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان استيعاب نتائجه والمضي قدماً في تنفيذه على نطاق أوسع. ومن شأن هذا النهج أن يعزز فعالية المعونة تماشياً مع إعلان باريس وأن يضمن مساهمة هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

## العملية وسبل المضي قدماً

39 - توصي إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالنظر في المسائل التالية في ما يتعلق بتطوير الصك الدولي وإعداد برنامج المساعدة:

- لا ينبغي الإشارة إلى "الدول" فحسب بل أيضاً إلى أصحاب الشأن، إقراراً بالمسؤولية المشتركة في ما يتعلق باستدامة الموارد وأمن سبل العيش.
- ينبغي كفالة تبني البرنامج على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وضمان إشراك المنظمات ذات الصلة.
- ينبغي النظر في الجوانب التنفيذية اعتباراً من مرحلة صياغته، بما في ذلك الحاجة إلى إرشادات فنية وآليات دعم.
- ينبغي أن يكون رصد النتائج القائم على مؤشرات محددة للآثار، جزءاً لا يتجزأ من إجراءات التنفيذ.
- ينبغي الإقرار بالحاجة إلى اعتماد منظور طويل الأمد يتطلب التزاماً سياسياً وتمويلًا مستداماً.

## العمل الذي يُقترح أن تقوم به اللجنة

40 - إنّ تحديات إحراز تقدّم في تنفيذ جدول أعمال التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي واستدامة الموارد في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، هي تحديات جمة. ومن الضروري بذل جهود منسقة وإقامة الشراكات على مختلف المستويات والدرجات (بين الهيئات المانحة والدول الشريكة والحكومات والمجتمعات المحلية وبين أصحاب الشأن). كما أنه من الضروري زيادة التبني الوطني والمحلي تماشياً مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

41 - وإنّ اللجنة مدعوة إلى:

- (أ) إعطاء الإرشادات اللازمة حول الرغبة في صياغة صك دولي لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، ونطاقه وطبيعته؛
- (ب) إبداء ملاحظاتها على المبادئ والمجالات المواضيعية التي حددتها العمليات التشاورية والتي ستوفر المعلومات اللازمة لمضامين الصك وتحديد المجالات الأولية لبرنامج عالمي لمساعدة المصايد الصغيرة الحجم؛
- (ج) إعطاء إرشادات بشأن عملية تطوير الصك وتنفيذ برنامج عالمي للمساعدة؛
- (د) إصدار توصيات وإرشادات عن الأنشطة الأخرى التي يجدر بالمنظمة القيام بها في ما يخص مصايد الأسماك الصغيرة الحجم.